قالت العرب

سننزعها معا فى صدر جيتار / وفوق سطوح نكبتنا /
سنعزفها لأقمار مشوهّة و أحجار / ولكنيّ نسيت نسيت
يا مجهولة الصوت / رحيلك أصدأ الجيتار أم صمتي.

المشهد

العدد 332 - السنة الثانية عشرة-الأربعاء 4 أكتوبر 2023م - 19 ربيع الأول 1445هـ

حكم دستورى عراقى يلغى اتفاقية الترسيم الملاحى مع الكويت من طرف واحد

خور عبدالله .. يجدد شبح كابوس 1990 فى الخليج

لم يكن الرابع من سبتمبر ٢٠٢٣ يوما عاديا فى حياة العراقيين، التى تزدحم حياتهم بالعديد من المنحنيات، ولكن هذا اليوم كان من وجهة نظر العراقيين حاسما لقضية حدودية مع الجارة الكويت، بعد أن حصل النائب "سعود السعدي" على حكم فى قضيته التى رفعها ببطلان اتفاقية الترسيم الحدودى بين العراق والكويت فى العام ٢٠١٣ حول خور عبدالله، وبعد الحكم أصبح الموقف أشد تعقيدا أدخل الجارتين فى سجالات قضائية تتبعها مهدئات دبلوماسية على مستوى البلدين، فما هى السيناريوهات التى تحتملها هذه القضية وما سيفضى إليه النزاع على «خور عبدالله» الثغر الحدودى المتنازع عليه، وما هى القصة بالتفصيل؟ "المشهد" تكشف الأبعاد فى التقرير التالي..

خريطة - خور عبدالله الحدودي

بدأ التحرك العراقى لاستعادة خور عبد الله فى يوليو الماضي، حيث أعلن وزير النقل العراقي، رزاق محيبس السعداوي، عن التحرك رسمياً لاستعادة الخور عبر مخاطبة الجهات الدولية والطعن على قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣، بشأن خور عبد الله.

وخور عبد الله، يقع شمال الخليج العربى ما بين جزيرتى بوبيان وورية الكويتيتين وشبه جزيرة الفاو العراقية مشكلا خور الزبير الذى يقع فيه ميناء أم قصر العراقي، وقامت الحكومة العراقية فى عام ٢٠١٠ بوضع حجر الأساس لبناء ميناء الفاو الكبير على الجانب العراقى من الخليج.

وأعاد قرار المحكمة الاتحادية العراقية الخلاف الحدودى للواجهة، حيث قضت المحكمة بعدم دستورية اتفاقية خور عبد الله، التى تنظم حركة الملاحة البحرية فى الممر المائى بين العراق والكويت، وبررت المحكمة قرارها لمخالفة أحكام المادة ٦١ / رابعاً من دستور جمهورية العراق التى نصت على أن عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية تنظم بقانون يسن بأغلبية ثلثى أعضاء البرلمان، وهو ما لم يتحقق خلال الجلسة، "وبعد قرار المحكمة الاتحادية العليا وهى أعلى محكمة فى البلاد، ووفقاً للدستور العراقي، فإن اتفاقية خور عبد الله تعتبر ملغاة من الجانب العراقي، وهذا القرار بات ملزما لكافة السلطات فى العراق، ولا يمكن الطعن به أو عدم تنفيذه". قال القاضى العراقى رحيم العكيلى "وحيث إن قانون التصديق على اتفاقية خور عبد الله لم يصوت عليه بأغلبية الثلثين، فتكون إجراءات التصويت عليه غير دستورية حسب رأى المحكمة الموقرة".

الاتفاقية الدولية

اتفاقية خور عبد الله أو اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية فى خور عبد الله هي اتفاقية دولية بحرية بين العراق والكويت، تم التصديق عليها في بغداد في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٣، ووُقعت الاتفاقية ضماناً لمصالح الطرفين الملاحية والتجارية.

ذكرَ فى المادة (٦) من نص الاتفاقية أنه "لا تؤثر هذه الاتفاقية على الحدود بين الطرفين فى خور عبد الله المقررة بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) لسنة ١٩٩٣.

وبدأ التوتر بشأن هذه المنطقة عام ٢٠١٠، عندما وضعت الكويت حجر الأساس لبناء ميناء مبارك الكبير عند الضفة الغربية للخور، وفى الوقت نفسه وضعت بغداد حجر الأساس لإنشاء ميناء الفاو الكبير فى الضفة المقابلة.

ومشروع ميناء مبارك الكويتى نفسه أثار جدلاً أيضًا، بسبب اختيار الحكومة الكويتية موقعه على الضفة الغربية لخور عبد الله فى جزيرة بوبيان، الممر الملاحى المؤدى إلى الموانئ العراقية، إذ طالب عراقيون بنقل هذا الميناء إلى الشاطئ الجنوبى للجزيرة المطل على الخليج، بدلاً عن الموقع الحالي، تلافيًا لحدوث أى ازدحام مستقبلى للسفن فى هذا الممر الملاحى بعد اكتمال مراحل بناء المشروع الأربعة.

ردود الفعل

أثارت هذه الاتفاقية جدلاً كبيرًا فى العراق، حيث رأى فريق من السياسيين العراقيين أن رئيس الوزراء العراقى آنذاك نورى المالكي والبرلمان العراقي قد تنازلا عن جزء من خور عبد الله، وهو الممر الملاحى الوحيد المؤدى إلى معظم الموانئ العراقية، وأن التقسيم جاء بالتصيف، وليس بناء على خط التالوك، أى أعمق ممر يُسمح للملاحة البحرية فيه.

وقال هوشيار زيبارى وزير الخارجية العراقى بعد التوقيع إن العراق والكويت تباحثا فى كل الأمور والملفات العالقة بينهما، ومن ضمنها ميناء مبارك وقال: "حيث ثمة مبدأ اتفقنا عليه ألا يؤثر على الملاحة فى خور عبد الله وقد أكد الجانب الكويتى أنه لن يؤثر على حرية الملاحة ومصالح العراق".

وفى الكويت نفت الحكومة الكويتية استيلاءها على أى أراض عراقية بسبب هذه الاتفاقية، وأكدت على أن الكويت ملتزمة بحدودها البحرية مع العراق.

فى ١٨سبتمبر سنة ٢٠٢٣ أُعلنَ أن الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح "أحاط وزراء خارجية دول مجلس التعاون، خلال اجتماعهم فى نيويورك، بحيثيات الحكم الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا فى العراق حول الاتفاقية المبرمة بين الكويت والعراق بشأن تنظيم الملاحة البحرية فى خور عبدالله، والتى تم التصديق عليها من قبل البلدين وإيداعها لدى الأمم المتحدة، وتنسيق الموقف الخليجى الموحد فى هذا الإطار تكريسا وتعزيزا للمسيرة التاريخية للعمل الخليجى المشترك"، فأصدر المجلس الوزارى الخليجى بيانا مشتركا بعد الاجتماع الذى عقد على هامش الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، ذكر فيه أن المجلس "ناقش التطورات الراهنة مع جمهورية العراق الشقيقة، ودعا المجلس الوزارى جمهورية العراق لاتخاذ خطوات جادة وعاجلة لمعالجة الآثار السلبية لهذه التطورات، والتى ترتبت على حكم المحكمة الاتحادية العليا الصادر، وما تضمنه الحكم من حيثيات تاريخية غير دقيقة خارج السياق، بشأن الاتفاقية المبرمة، بين دولة الكويت وجمهورية العراق، المتعلقة بتنظيم الملاحة البحرية فى خور عبدالله، والتى تم التصديق عليها من قبل الجانب العراقى عام ٢٠١٣، وتم إيداعها لدى الأمم المتحدة".

تراكم النزاع

أوضح الدكتور محمد محمود مهران، المختص فى القانون الدولى العام، وعضو الجمعيتين الامريكية والاوروبية للقانون الدولي، أن نزاع خور عبدالله بين العراق والكويت بدأ فى ثمانينات القرن الماضى وتصاعد خلال حرب الخليج العربى فى عام ١٩٩٠ عندما احتلت القوات العراقية الكويت، وذلك حول منطقة خور عبدالله الواقعة فى الخليج العربي، مشيراً إلى أنه بعد تحرير الكويت فى عام ١٩٩١، تم التوصل إلى اتفاقيات دولية ومبادئ لحل النزاعات وترسيم الحدود البحرية بين البلدين، ومن بين هذه الاتفاقيات كانت اتفاقية الخور الكويتي-العراقية التى وقعت فى عام ٢٠١٢.

وأشار الدكتور "مهران"، إلى أن هذه الاتفاقية تهدف إلى تحديد الحدود البحرية بين البلدين وتسوية النزاع حول منطقة خور عبدالله، مضيفاً أن هناك لجان تنسيق أنشئت لمتابعة تنفيذ الاتفاقية، إلا أنه رغم ذلك، لا تزال هناك بعض القضايا العالقة والتوترات المستمرة بين العراق والكويت فيما يتعلق بالمنطقة.

ولفت إلى أن أبرز الاسباب التى أدت إلى تصاعد هذا النزاع فى الوقت الحاضر صدور حكم المحكمة الاتحادية العليا العراقية فى ٤ سبتمبر الجاري، بعدم دستورية القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٣ بشأن تصديق اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية فى خور عبدالله بين دولتى العراق والكويت، تأسيساً على عدم التصويت عليه بأغلبية الثلثين، بما تكون معه إجراءات التصويت غير دستورية حسب رأى المحكمة المشار إليها ، وبالمخالفة لأحكام المادة ٦١ / ٤ من دستور جمهورية العراق التى نصت على أن "تنظم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية بقانون يُسّن بأغلبية ثلثى أعضاء مجلس النواب".

أستاذ قانون دولي: خمسة سيناريوهات متوقعة فى النزاع

د. فهد الشليمي

لماذا التصعيد الآن؟

وأوضح "مهران" أن تصاعد النزاع يرتبط فى الوقت الحاضر بعوامل أخرى تاريخية واقتصادية وجيوسياسية تؤثر على المنطقة بشكل عام وعلى العلاقة بين العراق والكويت بشكل خاص، فضلا عن زيادة الحاجة إلى الموارد البحرية، عاد الاهتمام إلى هذا النزاع، ولأن منطقة خور عبدالله تحتوى على موارد طبيعية هامة، بما فى ذلك البترول والغاز، وبسبب زيادة الطلب على هذه الموارد فى الوقت الحاضر، مما يجعل النزاع حول السيادة على هذه المياه أكثر تعقيدًا.

النفيسى يحذر الإعلام من إثارة الفتن بين البلدين الجارين

ووفقاً لرأى القانون الدولى العام فى هذا النزاع، فإن د. "مهران" يوضح أن هذا النزاع يدور حول فكرة التصديق الناقص لتلك المعاهدة، لافتا إلى أن الفقه الدولى اختلف على آثار التصديق الناقص، فالاتجاه الأول: اعتبر التصديق صحيحًا ومنتجا لآثاره من الناحية الدولية وذلك لسببين: استقرار العلاقات الدولية من جهة، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول من جهة أخري، أما الاتجاه الثانى يعتبر التصديق باطلا استنادًا لنظرية تجاوز الاختصاص بمعنى أنه يجب لكى يكون أى تصرف صحيح أن يكون صادرًا من ذوى الاختصاص وبالكيفية المنصوص عليها فى القانون الداخلى فى الدولة، وعليه إذا صدر مخالفًا يترتب على ذلك بطلان التصديق، وذهب الاتجاه الثالث إلى التوفيق بين الاتجاهين السابقين، بمعنى أن يكون التصديق باطلا فى نظر القانون الداخلي، صحيحًا فى نظر القانون الدولي، تأسيسا على فكرة حماية الأوضاع الظاهرة وحماية الدول حسنة النية، فضلاً عن الاستناد إلى مسؤولية الدولة عن أعمال رئيسها، فالدولة لا تستطيع أن تطالب ببطلان تصرف قائم به رئيسها، أما الاتجاه الرابع ميز ما بين المخالفات الجوهرية والمخالفات الثانوية، فاعتبر أن المخالفات الجوهرية تجعل المعاهدة باطلة أما المخالفات الثانوية فلا تبطلها.

وذكر أن حالات الدفع ببطلان المعاهدة للتصديق الناقص هى حالات نادرة الحدوث، وتأتى على سبيل الحصر، مشيراً إلى أبرز التطبيقات فى ذلك والتى جاءت عندما أصدر الرئيس الأمريكى كليفلاند قراره عام ١٨٨٨ ببطلان معاهدة الحدود المبرمة بين "كوستاريكا، ونيكاراغوا" عام ١٨٥٨ لعدم مراعاة قواعد التصديق المنصوص عليها فى دستور "نيكاراغوا".

كما اوضح عضو الجمعيتين الامريكية والاوروبية للقانون الدولي، أن المادة ٤٦ / ١ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات أكدت أنه ليس للدولة أن تحتج بأن التعبير عن رضاها الالتزام بالمعاهدة قد تم بالمخالفة لحكم فى قانونها الداخلى يتعلق بالاختصاص بعقد المعاهدات كسبب لإبطال هذا الرضا إلا إذا كانت المخالفة بينة وتعلقت بقاعدة أساسية من قواعد القانون الداخلي، ومشيراً إلى أن الفقرة الثانية من ذات المادة اعتبرت المخالفة بينة إذا كانت واضحة بصورة موضوعية لأية دولة تتصرف فى هذا الشأن وفق التعامل المعتاد وبحسن نية.

الحل القانوني

وفيما يتعلق بالإجراءات الواجبة الإتباع فى هذه الحالة قال "مهران": إن المادة ٦٥ من اتفاقية فيينا بشان قانون المعاهدات أشارت أيضاً إلى ضرورة قيام الطرف الذى يحتج بعدم صحة اجراءات المعاهدة أن يخطر الأطراف الأخرى بادعائه، ويجب أن يبين الإجراء المقترح اتخاذه بالنسبة إلى المعاهدة وأسبابه، وإذا انقضت فترة لا تقل، إلا فى حالات الضرورة الخاصة، عن ثلاثة أشهر بعد استلام الأخطار دون أن يصدر اعتراض عن أى طرف آخر يكون للطرف الذى أرسل الأخطار أن يقوم بالإجراء الذى اقترحه بالطريقة المنصوص عنها فى المادة ٦٧، وفى حالة وجود اعتراض من الطرف الاخر فان على الأطراف أن يسعوا لإيجاد تسوية عن طريق الوسائل المبينة فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

سيناريوهات محتملة

ونوه "أستاذ القانون الدولي"، إلى وجود خمسة سيناريوهات متوقعة فى نزاع خور عبدالله، والتى يمكن أن تتطور باختلاف الظروف السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، موضحا أن السيناريو الأول يتمثل فى التوصل لتسوية ودية بين طرفى النزاع لتصحيح اجراءات التصديق على الاتفاقية باعتباره تصديقا ناقصا، وفقا لما سبق ذكره، أما السيناريو الثانى فيكمن فى الوصول لحل دبلوماسى حيث يمكن أن يؤدى التفاوض أو الضغط الدبلوماسى من قبل المجتمع الدولى ووسطاء دوليين إلى التوصل إلى اتفاق نهائى يحدد الحدود البحرية بين العراق والكويت ويحل النزاع بشكل سلمي.

وبالنسبة للسيناريو الثالث فقد يتم التوصل إلى اتفاق مؤقت يمهد الطريق لحل دائمً فى المستقبل، حيث يتم تأجيل بعض القضايا الخلافية والتوصل إلى اتفاق تطبيقى مؤقت، وفيما يتعلق بالسيناريو الرابع فقد يستمر التوتر بين البلدين المتنازعين بشأن المنطقة دون التوصل إلى حل نهائي، ويمكن أن يتسبب هذا فى استمرار الاحتكام إلى القضاء الدولى أو استخدام الدبلوماسية للتعبير عن المواقف والاحتجاجات.

واستبعد "مهران" السيناريو الخامس المتمثل فى الحرب، وذلك فى الوقت الراهن، واعتبر مهران هذا السيناريو الأخطر والأقل تحملا، حيث قال أنه من الصعب التنبؤ بما إذا كانت قضية نزاع خور عبدالله قد تؤدى إلى حرب جديدة، موضحا احتمالات وقوع ذلك يتوقف على عدة عوامل، بما فى ذلك التزام الدول المعنية بالبحث عن حل سلمي، والتعاون مع وسائل دبلوماسية ومنظمات دولية مثل الأمم المتحدة، عمومًا، يرفض القانون الدولى تسوية النزاعات بهذه الوسيلة، يجب على الدول العمل بجدية على حل النزاعات الدولية من خلال الحوار والتفاوض والامتناع عن التصعيد، مشدداً على اهمية تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية وفقًا للقواعد المعمول بها بالقانون الدولي، واللجوء إلى الدبلوماسية والتفاوض، معتبراً أن حوار الدول هى الأسلوب المفضل لحل النزاعات الدولية، وتجنب التصعيد إلى الصراع المسلح.

واختتم استاذ القانون، قائلاً: من الضرورى أن تظل الأطراف المعنية تعمل بجدية على حل هذا النزاع بوسائل سلمية ودبلوماسية لتجنب أى تصعيد عسكرى قد يكون له تأثير كارثى على الجميع، وشدد على أهمية إرساء السلام، وأن يظل المجتمع الدولى يعمل على تعزيز السلام وتحقيق الاستقرار وتجنب التصعيد فى جميع النزاعات الدولية، بما فى ذلك نزاع خور عبدالله، من أجل تجنب أى تصعيد عسكرى يمكن أن يكون له تأثير ويمس بالأمن والسلم الدوليين بالمنطقة والعالم.

كابوس ١٩٩٠

من جهته علق أستاذ العلوم السياسية الكويتي، عبدالله النفيسي، على الخلاف بين الكويت والعراق حول اتفاقية "خور عبدالله"، محذرا من تكرار سيناريو عام ١٩٩٠.

وقال النفيسى عبر صفحته على "إكس": "الخلاف الحاصل بين العراق والكويت حول اتفاقية خور عبدالله يجب أن يدار بمنتهى الحذر حتى لا يفضى إلى ما لا يحمد عقباه كما حصل ١٩٩٠".

وأضاف أستاذ العلوم السياسية الكويتى قائلا: "أهم نقطة هى تجنب التصعيد الإعلامى وضرورة ضبط الصحف التى تتناول الموضوع بطريقة (ويا الخيل يا شقرا)".

تعليق أحادي

فى هذه الحال، تُعلّقُ الاتفاقية من الجانب العراقى لكنها تبقى نافذة بالنسبة للكويتيين بحسب ما قال رئيس المنتدى الخليجى للأمن والسلام د. فهد الشليمى والذى كان عضوا دوليا سابقا فى لجنة ترسيم الحدود الكويتية. فالكويت لا يعنيها الإجراء العراقى الأخير.

وتساءل الشليمى حول توقيت قرار المحكمة وحول أسباب عدم ظهور اعتراض عراقى فى العقود الثلاثة الماضية، أى منذ صدور القرار الأممى رقم ٨٣٣ الصادر عام ١٩٩٣ وأيضا، منذ توقيع اتفاقية خور عبد الله منذ نحو عشر سنوات.

واعتبر أن السبب الكامن وراء إثارة الجدل حول هذه الاتفاقية هو انتخابات مجالس المحافظات العراقية فى التاسع عشر من ديسمبر المقبل والانقسام الحاد فى الداخل العراقى بين الكتل السياسية.

تقرير- آمال رتيب

عضو لجنة الترسيم الحدودي: فتش عن المكاسب الانتخابية

الجمهوريون قادمون لقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

تستعد الولايات المتحدة الأمريكية الآن للانتخابات الرئاسية للعام القادم حيث تحتدم المنافسة بين أكبر الاحزاب السياسية الأمريكية على إدارة الحكومة الفيدرالية التى تجتمع تحت إدارتها ٥٠ ولاية أمريكية لكل منها حكومته المحلية.

مدة الرئاسة الامريكية أربع سنوات تجدد لمرة واحدة بحسب المادة الثانية بالدستور الأمريكي. وتحظى الانتخابات الأمريكية بمتابعة دقيقة من كل دول العالم لما لإتجاهات الحكم فيها من تأثير على السياسة و الإقتصاد الدوليين.

كيف تجرى الانتخابات الرئاسية الأمريكية

تجرى الانتخابات الرئاسية الأمريكية وفق خطوات ثابتة نص عليها الدستور الأمريكى فى مادته الثانية منذ أعلن عام ١٧٨٧ و بدأ العمل به عام ١٧٨٩ ..

اولا: الانتخابات التمهيدية: وهذه الانتخابات تجريها كل ولاية لإختيار مرشحى الحزبين الديمقراطى والجمهورى للرئاسة حيث يصوت الناخبون من اعضاء كل حزب لإختيار مرشح واحد فقط يمثل الحزب فى هذه الولاية.

ثانيا: المؤتمرات الحزبية: يختار كل حزب رسميا مرشحه للرئاسة خلال مؤتمره الوطنى الكبير والذى يتنافس فيه من تم اختيارهم فى الولايات حيث تعقد بينهم مواجهات و تصفيات لاختيار المرشح الرسمى للحزب على منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية و يرشح الحزب أيضاً مرشحاً آخرا لمنصب نائب الرئيس مع المرشح الرئاسي.

ثالثا: الحملات الانتخابية: تجرى الحملات الإنتخابية على مدار عدة أشهر قبل يوم الانتخاب حيث يقوم المرشحون بجولات فى جميع أنحاء البلاد للترويج لبرامجهم وكسب أصوات الناخبين و تنشط استطلاعات الرأى لمحاولة التنبؤ بمن سيكون الرئيس لمدة اربع سنوات قادمة.

رابعا: يوم الانتخاب الرسمي: تجرى الانتخابات فى الثلاثاء الأول من شهر نوفمبر كل ٤ سنوات. ينتخب الناخبون المرشح الرئاسى ونائبه معاً فى ورقة اقتراع واحدة.

خامسا - المجمع الانتخابي: بعد جمع اصوات المواطنين فى كل ولاية ، يجتمع مجمع من ٥٣٨ مندوبا انتخابيا من الولايات فى ديسمبر لإنتخاب الرئيس ونائبه رسميا عن ولاياتهم ووفقا لنتائج الانتخابات بالولاية ويتألف المجمع الانتخابى من اعضاء مجلس الشيوخ و عددهم ١٠٠ و أعضاء مجلس النواب و عددهم ٤٣٥ نائبا، إضافة إلى ثلاثة ممثلين لواشنطن العاصمة والتى تعد مركزا للحكومة الفيدرالية وهى مقاطعة مستقلة غير تابعة لأى ولاية ..

و هذه الخطوة هى التى يشكك البعض فى مصداقيتها حيث يكون متاحا لاعضاء المجمع الانتخابى خيانة شعب الولاية والتصويت للمرشح الخاسر اذا أرادوا.

ويحق لكل ناخب من المجمع إعطاء صوت واحد للرئيس وصوت واحد لنائب الرئيس، أما العدد المطلوب للفوز بمنصبيّ الرئيس ونائب الرئيس فهو ٢٧٠ صوتا.

وهناك ست ولايات توصف بأنها الأكثر تأثيرا فى المجمع الانتخابى لاستحواذها على ١٩١ صوتا تمثل نسبة ٣٥٪ من إجمالى عدد أصواته، تتصدرها ولاية كاليفورنيا و يمثلها ٥٥ صوتا ، تكساس و يمثلها ٣٨ صوتا، ثم فلوريدا و يمثلها ٢٩ صوتا ، ونيويورك التى يمثلها ٢٩ صوتا، ثم إيلينوى ٢٠ صوتا، و اخيرا بنسلفانيا و يمثلها ٢٠ صوتا.

اتجاه الانتخابات القادمة

تزداد حظوظ الجمهوريين هذه الجولة فى الفوز بالرئاسة الامريكية ، فبعد فوز الديمقراطيين بالرئاسة فى انتخابات ٢٠٢٠، وبعد ما اصاب الاقتصاد الامريكى والاقتصاد العالمى من خسائر يسعى الجمهوريون لاستعادة السيطرة على البيت الأبيض فى انتخابات ٢٠٢٤.

خاصة وقد حقق الديمقراطيون أغلبية ضئيلة فى مجلسى النواب والشيوخ حالياً، مما يجعل التوازن التشريعى هشا.

كما نجح الجمهوريون فى تعزيز سيطرتهم على معظم ولايات الجنوب والوسط الأمريكي.

تميل الانتخابات النصفية فى ٢٠٢٢ لصالح الجمهوريين لاستعادة الكونجرس، كما هو معتاد تاريخيا للحزب خارج السلطة. كما سيستفيد الجمهوريون من تراجع معدلات شعبية الرئيس بايدن حاليا. لكن لا يزال الجمهوريون يعانون من انقسامات داخلية بين التيار المحافظ وأنصار ترامب.

الديمقراطيون يأملون فى تمرير تشريعات رئيسية قبل خسارة الكونجرس، لكن فرص النجاح غير مؤكدة.

بشكل عام، من المتوقع أن يشهد السباق الانتخابى فى ٢٠٢٤ منافسة قوية بين الحزبين الرئيسيين.

هل تؤثر الأزمة الاقتصادية الأمريكية على مسار الانتخابات الرئاسية؟

نعم، من المرجح أن تؤثر الأزمة الاقتصادية الأمريكية الحالية على مسار ونتائج الانتخابات الرئاسية القادمة فى ٢٠٢٤ بعدة طرق:

- ستضعف الأزمة الاقتصادية وارتفاع التضخم وأسعار المعيشة من شعبية الرئيس الديمقراطى الحالى «جو بايدن» وحزبه.

- سيستغل المرشح الجمهورى المعارضة الشعبية للوضع الاقتصادى الراهن لمهاجمة الديمقراطيين بسبب سوء إدارتهم للاقتصاد.

- قد تدفع الأزمة الناخبين للتصويت بناءً على قضاياهم الاقتصادية ومعيشتهم بدلاً من قضايا أخرى أكثر إنقسامًا.

- ستجبر الأزمة الاقتصادية المرشحين على تقديم حلول وخطط اقتصادية واضحة خلال حملاتهم.

- قد تقلل المخاوف الاقتصادية من مشاركة بعض الناخبين فى الانتخابات، خاصة ذوى الدخل المنخفض.

لذا من المتوقع أن تكون الأزمة الاقتصادية عاملاً رئيسيا يؤثر على اتجاهات الناخبين ونتائج الانتخابات الرئاسية المقبلة.

و يواجه الاقتصاد الأمريكى عدة مخاطر رئيسية بينها ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار المستهلك، إضافة الى ارتفاع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزى الأمريكى للسيطرة على التضخم مما قد يؤدى إلى ركود اقتصادي.

كما حدثت اختلالات سلاسل التوريد والإمداد العالمية بسبب تداعيات أزمة كوفيد-١٩ والحرب فى أوكرانيا ، مما أدى إلى تزايد الدين العام الحكومى بشكل كبير مما يشكل عبئًا على الاقتصاد فى المدى الطويل.

كل هذه المشكلات الاقتصادية ادت إلى انهيار شعبية الإدارة الأمريكية الحالية و اتجاه غالبية الامريكيين إلى دعم الجمهوريين فى الانتخابات المقبلة.

تقرير- إلهام عبدالعال